السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس أول أيار 2014 ـ الموافق 2 رجب 1435 هـ ـ العدد 12762

AS-SAFIR Arabic political daily – May 1st, 2014 N° 12762

1 | 17

الأول من أيار/مايو عيد الكادحين في العالم: «يعطيكم العافية» صور لهم من أرجاء الوطن العربي تجري على ثلاث صفحات. والثروة في الصومال مفتاح لفهم أحداث البلد المنكوب بالصراعات.

2

تعرض السفير العربي ملامح كل إقليم من الأقاليم الستة لليمن الفدرالي، بدءاً من أزال وعاصمته صنعاء. والسلطة في موريتانيا تلقي القبض على المجتمع وتحاول كتم أنفاسه.

3

حرب الماء والنفط في العراق على مشارف المعركة الانتخابية الدائرة. وعيدٌ لا يمر على عمال مصر الذين لم تتغير أحوالهم بعد الثورة فتُعَامل مطالبهم بالتسويف أو بالقمع.

4

المدينة التي تخفي الاحتلال وراء إصبعها

خبر مر بهدوء في الصحافة الإسرائيلية أواخر عام 2008، رغم أنه كان أقرب للخيال العلمي قبل ذلك بسنوات قليلة: ضمن مخططات مقترحة لمشروع إسرائيلي لخط قطار سريع يمر بالضفة الغربية ويربط القدس بتل أبيب. احتوت إحدى الخطط على محطة غير اعتيادية: رام الله. يمكن للمرء أن يستقل القطار من وسط تل أبيب لينزل منه بعد ساعة ونصف الساعة في وسط رام الله. يذكر ذلك الباحث الفلسطيني في علم الاجتماع ناصر أبو رحمة. لم يتساءل كثيرون حينها كيف يمكن لإسرائيل أن تدرس مقترحا كهذا في المدينة التي أعادت احتلالها بالكامل وفرضت عليها منع تجول عسكريا لمدة 22 يوما قبل ست سنوات من ذلك التاريخ. كان من الغرابة بمكان أن تكون رام الله في المنظور الإسرائيلي وجهة مستقبلية محتملة، رغم كونها تعج بـ«المخربين». اليوم، قد يبدو هذا المقترح أقل غرابة. فالمدينة التي شكلت لإسرائيل في مرحلة قريبة تهديداً يتطلب التصفية، لم تعد مشغولة بتهديد أي كان، بقدر ما هي مشغولة بـ«مظهرها الحضاري»، وبابتلاع ما يمكن ابتلاعه من مدخلات وموارد سياسية واقتصادية وبشرية، تأكيدا على مركزيتها المتزايدة كعاصمة بحكم الواقع لدولة فلسطينية على الورق.

الاختلال يشّكل وجه المدينة

«رام الله فضاء للغموض. مساحة رمادية (...) ليست محتلة ولا حرة. محاصرة لكن حية بشكل ما. ليست عاصمة لدولة فلسطينية وليدة ولا مجرد مدينة أخرى محشورة ومعنّفة» كما يعبر أبو رحمة عن التناقضات التي تحرّ عاصميّة رام الله.

في المدينة الصغيرة نواة مدينية حقيقية. فيها يتمركز النشاط السياسي في الضفة الغربية، فمنها تدير السلطة الفلسطينية شؤون «حكمها الذاتي»، ومنها تنطلق الحراكات الشبابية المناهضة لهذه السلطة (أو لسياساتها). فيها تستقر ثلة الشركات التي تشكل الجزء الأكبر من الاقتصاد الفلسطيني الهزيل، وبين سكانها ينتشر بسرعة فائقة نمط حياة تثقله الديون. وفيها أيضاً تقام المعارض والمهرجانات وتفتح دور السينما أبوابها على مدار الأسبوع. كل شيء يؤشر إلى بروز مدينة حديثة تطرح نفسها كمركز للتفاعلات داخل الضفة الغربية. لكن مدينيتها وحداثتها تبقيان منقوصتين بوجود كيان يطل برأسه بين حين وآخر، ويظل معظم الوقت يراقبها من خارج حدودها الهشّة.

فاجتهاد رام الله لخلق هوية مدينية خاصة بها ارتبط بقدرتها على تناسي ثقل الاحتلال المباشر واجتراح أنماط حياة مغايرة. لا يمكن للمدينة أن تفخر بافتتاح فندق «موفنبيك» فخم دون أن تتجاهل عمداً وقوعه بين مستوطنة ومخيمين للاجئين. لا يمكن لها أن تتمدد بأريحية في ضواحيها الجديدة من دون أن تتناسى أن الشوارع التي تربطها بها قد تحمل دوريات عسكرية إسرائيلية في كل وقت. لا يمكنها أن ترحب بالقادمين إليها من دون أن تهمل وجوب مرورهم بأحد الحواجز المقامة على مداخلها.

طرد التفكير بالاحتلال كوجود شاذّ وتطبيعه في المخيال الجمعي، كان السبيل الوحيد نحو خلق حياة «عادية»، وهذا بالذات ما يفرّق بين هذه التناقضات وبين تناقضات عمّان أو بيروت أو القاهرة التي نتجت (بشكل طبيعي؟) عن نموها وتعقّدها وتعدد أنماط الحياة فيها، وما يحول دون تلقي ما تنتجه رام الله من ثقافة ومال وتسلية باحتفاء وبدون ريبة. المركزية المتزايدة في هذه الحالة ليست سوى تحويل للمدينة إلى «بانتوستان» أكثر اكتفاء بذاته، ينسلخ عن أي رؤيا وطنية جمعية لحساب حريات مصغّرة ومحلية.

شعبيا، يمكن القول إن قليلين يأخذون مدينيتها على محمل الجد، على الرغم من أن الكثيرين يقبلون إغراءاتها، بل يحتاجونها. لكن رام الله لم تكف عن محاولة إثبات نفسها كمدينة تُقدم ما هو مختلف. ما الذي يدفع المدينة بهذه القوة إلى الاختلاف عن باقي مدن الضفة وإلى اعتناق حداثة خاصة بها؟ نوستالجيا للحداثة بين عامي 1945 و1953، قفز عدد سكان رام الله من 5000 إلى 135000 نسمة. اللاجئون القادمون من الساحل الفلسطيني وصلوا رام الله – القرية المسيحية على طريق القدس في ذلك الحين – حاملين ثقل النكبة وصدمة فقدان الحداثة المدينية الناشئة في مدنهم البحرية. هذه المجموعة من اللاجئين الحضريين التي سكنت رام الله ضخت فيها من قوة العمل والحركة ما حوّلها عاجلاً إلى مدينة يافعة. ما حمله هؤلاء اللاجئون، والفلسطينيون عامة، من شعور بالمأساة جراء إجهاض نشوء مدن فلسطينية وقطع التطور التاريخي باتجاهها، صار عاملاً حاضراً على الدوام في فهم الفلسطينيين العام للمدينة. يقول الباحث في علم الاجتماع خالد عودة الله إن التجربة المدينية في رام الله نُظر لها كـ«استئناف لحداثة مدينية غابرة». تعريف رام الله كوريثة لحداثة مدن الساحل يمكن ربطه بسهولة بجو اجتماعي مسترخ ومتحرر نسبياً، رسّخته «الهوية المسيحية» للمدينة. هذه الهوية، بحسب الأستاذة والباحثة في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت ليزا تَرَاكي، كانت عاملاً رئيساً في تحول رام الله من قرية هادئة إلى بلدة صغيرة نابضة بالحياة، ثم إلى المركز الحضري الرئيس في الضفة الغربية في ما بعد. وبحسب تراكي، فإن هذه الهوية «لم تكف عن الظهور في تمثيل المدينة، سواء في صورتها الذاتية أو من حيث مكانتها في المخيال الوطني»، رغم أنها فقدت أغلبيتها المسيحية منذ عقود، لكن بقاء هذه الهوية مثل تحقيقاً لـ«مصلحة مشتركة» لمجموعات اجتماعية متعددة، من المهنيين المهاجرين إليها للعمل، إلى العائدين إليها من الخارج، إلى طلاب جامعة بيرزيت القريبة، فضلاً عمن تبقى من سكانها الأصليين. هذه القدرة الاجتماعية على احتواء الاختلاف شكلت أرضية لتحول رام الله إلى مركز فلسطيني، بوصفها «نقطة فريدة لتقاطع شبكات عالمية ومحلية لعلاقات اجتماعية وتحركات واتصالات»، وفقًا لتراكي. كما ان رام الله لم تمتلك نخبة محلية سياسية راسخة، كما في نابلس والخليل على سبيل المثال، ما سهل دخول السلطة واستقرارها فيها، ومكّنها من السيطرة عليها.

حذف عنصر الاحتلال من المعادلة

قابلية رام الله للعب دور المدينة المركز تبعاً لتكوينها الخاص، لا ينفي القصدية في هذا التحول. فانتعاش رام الله في السنوات الأخيرة للانتفاضة الثانية تزامن مع تشديد الحصار على مدن أخرى في الضفة الغربية كنابلس والخليل. وكان ذلك محاولة لتحويل رام الله إلى «منطقة جاذبة» للسكان في مقابل تحويل غيرها إلى «مناطق طاردة» لهم، بحسب الباحث خالد عودة الله. يدلل عودة الله على ذلك باختلاف التعليمات التي تعطى لجنود الاحتلال عند اقتحامهم رام الله عنها في أي مدينة أخرى، حيث يمارس الجنود معظم الوقت ضبطًا عالياً للنفس ودرجة كبيرة من التأدب. هذا الجذب ساعدت فيه، وفقًا لعودة الله، إرادة ثانية خاصة بـ«نخبة مستعمَرة» عملت من داخل هذه المنطقة على تمكينها لتصبح «منطقة خضراء» يعاد داخلها تعريف الذوات الفلسطينية القادمة إليها، لتقدم نموذجاً لنمط حياة منزوع المقاومة، يمكن استنساخه في مناطق أخرى. فالحياة «الطبيعية»، الحياة كما يجب أن تكون، تظهر عياناً في شوارع رام الله التي تملأها لافتات إعلانية لبنوك تقدم «الرفاه» و«الازدهار». إحدى حملات بنك فلسطين الدعائية استهدفت الترويج لفتح حسابات توفير للأطفال، مستخدمة شعار «أحلامهم بتستاهل» فوق صور لطفلة ترتدي بزة فضاء، وطفل يرتدي زي طيّار. كل ذلك قد يبدو عادياً في مدينة أخرى، لكن تصور قدرة الطفل على أن يصبح طياراً في بلد تتحكم إسرائيل بسمائه غير ممكن دون حذف عنصر الاحتلال من المعادلة.

لكن هل نجح هذا النموذج في دفع الفلسطينيين للاعتراف برام الله كعاصمة بحكم الواقع؟ «لا أحد يخدع نفسه ليتحدث عن عاصمة في القدس»، يقول عودة الله. «بشكل فعلي، داخل العقل والنية، وعند النظر إلى كيف يبني الناس توقعاتهم للمستقبل ورؤيتهم لذاتهم، يتم الحديث عن رام الله كعاصمة». في الحد الأدنى، يمكن توقع نجاح ترويج نمط الحياة المراد لرام الله بتركز 68 في المئة من مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة وحدها. في دراسة لها، تشير ليزا تراكي إلى حادثة قد تعكس هذا النجاح. حين سُئلت طفلة في الثالثة عشرة من العمر من مخيم الأمعري الموجود داخل الحدود المتعارف عليها لرام الله لماذا تحب الذهاب إلى رام الله أجابت: «لأنه لا يوجد هناك احتلال».

هذا ما تحاول المدينة تصديقه. فنظامها العام يكاد لا يضطرب لاستشهاد أبناء قرى أو مخيمات تبعد عنها كيلومترات قليلة. ليس انتقاصا من تعاطف أهلها مع إخوتهم خارجها، بل تأكيدا على أنه صار «تعاطفاً» لا أكثر. الاحتلال بالنسبة لرام الله هو شيء يحدث بعيداً. وإن كانت قدرة المدينة على إخفاء الوجود المادي المباشر للاحتلال فيها قد جعلتها بيئة مناسبة للانتعاش الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، فيصعب حينها فهم كيف سيصب أي تطور ممكن لها في مصلحة قضية جمعية ما، تماماً كما يصعب التكهن بهوية الدولة المنتظرة التي ستكون رام الله عاصمة لها.

دعاء علي

باحثة من رام الله، فلسطين

(الصورة لـ: محمد بدارنة ـ فلسطين)

شباب «التشرميل»: معادلة الأمن وحقوق الإنسان

هذا «شاب مشرمل» وتلك شابة «مشرملة» هذه آخر صيحات التسميات في حياة الشبيبة المغربية المتكاثرة. وقد خصصت الصحافة المحلية تغطية كثيفة للموضوع. و«التشرميل» صورة مستعارة من الطبخ المغربي، وهو استخدام التوابل والثوم وزيت الزيتون والبقدونس في إعداد الأطباق. وكلما استخدمت مقادير «التشرميل» أكثر في طبخ اللحم صار ألذ. وقد انتقل المصطلح ليُستخدم في مجال الأناقة. فكل مشرمل هو شخص أنيق يرتدي ملابس من ماركات عالمية: أحذية رياضية وساعات فاخرة وطبعا طريقة حلاقة تستلهم كريستيانو رونالدو وتتجاوزه أحيانا في حلق جزء من الشعر وترك آخر كعرف الديك... وكلما كانت الأناقة «مشرملة» جعلت صاحبها لذيذا في نظر الشبان والشابات... وهذا جزء من هوس المظاهر في مجتمع يجعل الشراء والاستهلاك المنفلت علامة على التفوق والنجاح. من لم يشتر فهو وضيع، وحتى ميت.

كان هذا هو جدول أعمال شبان الأحياء الشعبية في الدار البيضاء. ويبدو أن هذه الحركة الأنيقة رد فعل تعويضي على وصف شبان هذه الأحياء بـ«بوزبال». انتشرت الحركة غير المسيّسة إلى سائر المدن المغربية، وصار من السهل ملاحظة مدى حرص الشبان على الأناقة حتى لو اضطرهم ذلك للتقشف في التغذية. يلبسون وينشرون صورهم على الفايسبوك للتباهي. وقد كانت طريقة الحلاقة أول ما أثار حفيظة القطاعات المحافظة في المجتمع المغربي. ثم جاء التقاط صور يحمل فيها المتباهون أسلحة بيضاء. سكاكين كبيرة بل سيوف كبيرة... منها سيوف ساموراي.

بعد ذلك اتضح أن نسبة الجريمة زادت في المدن المغربية، ويبدو أنها كانت مصدر تمويل أناقة الكثيرين. فانطلقت حملة أمنية اعتقل على إثرها عشرات آلاف الشبان في مختلف المدن المغربية، واعتقل مستوردو السيوف ومصنعوها. وكل يوم تنشر الصحف عدد معتقلين جدد في مدن جديدة، من بينها تلك الصغيرة الداخلية المحافظة. وقد نُظر للتشرميل كمرادف للبلطجة، وأن الجامع بينهما ليس ارتكاب الجريمة فقط، بل التباهي بها. وهذا نمط تفكير يقول الكثير عن الوضع القائم، وظاهره يمجّد الكسل ويجعل السرقة العلنية مفخرة.

ولتوفير تغطية سياسية للحملة، قال بلاغ لوزارة الداخلية في 07–04–2014 إن الملك محمد السادس أعطى توجيهاته السامية للوزارة من أجل تكثيف العمل في مختلف جهات المملكة بين كل المنتمين إلى الأجهزة الأمنية، والعمل على تثبيت الأمن والحفاظ على ممتلكات المواطنين، وذلك في أعقاب «تنامي أعمال الشغب داخل الملاعب الرياضية ومحيطها، وترويج أخبار وصور عبر بعض المواقع الاجتماعية تظهر أشخاصا يحملون أسلحة بيضاء، ويستعرضون مبالغ مالية يتباهون بأنهم تحصلوا عليها بطرق ممنوعة، ما يعطي الانطباع بعدم الإحساس بالأمن لدى المواطنين».

حظيت توجيهات الملك بتعليقات مؤيدة على مواقع التواصل الاجتماعي، مع الدعاء لأمير المؤمنين بالنصر والتمكين. وتزامن ذلك مع السخرية من البوليس الذين لا يقومون بعملهم إلا حين يتلقون أمرا، بل مع تلميحات إلى أن البوليس في الأحياء يعرفون المجرمين، والدليل هو سرعة اقتحام واعتقال أماكن تصنيع السيوف واعتقال ذوي السوابق الذين يتوفرون على مسروقات.

وللرد على تهم التقصير حرصت الشرطة على المزيد من الاعتقالات. وقد وجدت الصحف مادة كثيفة لنشرها: المزيد من الصور للمعتقلين وللأسلحة البيضاء وللاعترافات. شعر المواطنون بتحسن الوضع الأمني. لكن لا أحد يغامر بتجاوز العاشرة ليلا في الشارع. وقرر الحذرون ألا يبقوا بعد الثامنة ليلا.

تقدمت الشرطة خطوة – تحت تأثير المتابعة الإعلامية المهللة للحل الأمني – فصارت هي أيضا تمارس الصحافة. تعقد ندوات يقدم خلالها الضباط للمصورين المعتقلين والأسلحة التي بحوزتهم.

هنا بدأ الانزلاق.

وقد ذكر الموقع الإلكتروني «كود» أن الشرطة القضائية بولاية الأمن بالدار البيضاء قدمت للصحافة شابا معتقلا برفقة محجوزات عبارة عن سكاكين وملابس رياضية ودراجة نارية وهواتف وساعة. وبحسب محام من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان «فان هذا التصرف مخالف للقانون، أولا لان المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، وثانيا لان البحث التمهيدي للضابطة القضائية سري لا يطلع عليه حتى محامي المتهم، ووكيل الملك هو الوحيد المخول بالاطلاع عليه ثم تكييف تهم المتابعة». وقد عبر المحامي للموقع عن استغرابه من عرض الشاب وإدانته قبل النطق بالحكم، واعتبر تصويره خرقا كبيرا للقانون. وقد فُسّر ذلك بأنه محاولة من البوليس لإظهار حضوره على الميدان لمحاربة الجريمة.

توسعت الحملة وجرى اعتقال تلاميذ مدارس لمدة ثمان وأربعين ساعة. وقد التقيت العديد منهم ولم يكونوا لحظة اعتقالهم مسلحين. وكان سبب اعتقالهم عدم حملهم لبطاقة هوية، ولأن حلاقتهم لا تناسب الذوق العام. شباب على العموم غير مسيس، له مستوى تعليمي هزيل، بلا أفق حقيقي للعيش بكرامة. قرر بعضه كسب رزقه بعضلاته. ليس بالعمل بل بالعنف .

بلغ الانزلاق مداه حين أمر قائد منطقة قرب الرباط بحلق الشعر الطويل لشاب في الخامسة والعشرين من العمر والسخرية منه. وقد انتحر الشاب. وبذلك أخذت الحملة على «التشرميل» منحى جديدا. فقد أوقفت وزارة الداخلية القائد للتحقيق معه. ورفضت أسرة الشاب المنتحر تسلم الجثة. فتلقت وعودا بأن يكون التحقيق نزيها. وللتأكيد على ذلك، ذكرت الصحف أن جهات عليا – وهو مصطلح يستخدم للإشارة للقصر الملكي – قررت إحالة اللواء والد القائد الموقوف على التقاعد. بل عزلت وزارة الداخلية القائد نهائيا لأنه ألحق المذلة بالشاب.

كانت تلك رسالة صادمة من الملك لكل من يستقوي بنفوذ والده على المواطنين، ومنع تحول محاربة الجريمة إلى فرصة للقوى المحافظة للانقضاض على حقوق الإنسان التي «جعلت الشبان يتجرؤون على رجال الأمن ويحتجون كل يوم من دون خوف...». وهذه لغة من يحنّون إلى أيام القمع. لغة الدولة العميقة التي تعتبر حقوق الإنسان طريقا للفوضى. وقد وصلت الرسالة لقوى الأمن، الدليل: تعرى شاب بالدار البيضاء احتجاجا على مصادرة عربة السمك التي يكسب بها رزقه. ونشرت الصحف صورة الشاب العاري محاطا برجال الأمن يهدئونه بدلا من ضربه.

يسود التشرميل بين شبان في فئة عمرية تصل الى سن 25 عاماً، من الذين تلقوا نصف تعليم، فلا هم حصلوا على عمل يتطلب معرفة ولا هم يقبلون عملا يدويا مثل الأميين. بحسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، لا تزيد نسبة البطالة لدى من تجاوزوا 44 سنة عن 5 في المئة بينما تبلغ 20 في المئة في الفئة العمرية من 15 حتى 24 عاماً. أربعة أضعاف. والآن، وقد تراجعت صورة التشرميل وصارت عارا بعد أن كانت موضة وتحررا فرديا، يُطرح السؤال:

ماذا بعد أن يتمكن البوليس من محاصرة ظاهرة التشرميل، وهي تعبير شبابي عن الذات؟ بماذا سيشغل ملايين الشبان المغاربة أنفسهم طيلة النهار؟ ما البديل؟

لا بديل سياسيا أو ثقافيا أو فنيا أمامهم للتعبير عن أنفسهم. في ظل نخبة سياسية بلغ بها الفساد مستويات غير مسبوقة، آخرها نزاع مدو على رئاسة فريق برلماني في حزب عتيد. نزاع خمد فجأة ثم اتضح أن أحد المتنازعين حصل بمقتضى صفقة صمّت على منصب سفير في عاصمة دولة كبرى وراء بحر الظلمات!

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

إعدام بالجملة

529 + 682 = 1201 – 490 = 720.. هذا ما وصل إليه عَدّاد أحكام الإعدام الجماعية في مصر حتى الساعة، ما لا يعني أن المستفيدين من التخفيض الذي لحق بها (ناقص 490 المشار إليهم) حُكموا بالبراءة بل بالمؤبد. والرقم مؤقت، فالمحاكمات على قدم وساق، والأحكام الغزيرة تصدر في جلسة واحدة. المشهد لا سابق له حتى في البلدان القليلة من العالم التي ما زالت تطبق حكم الإعدام لأسباب سياسية. وفي الأحكام الأخيرة، تلك التي صدرت في نيسان/ ابريل، بعد الأولى الصادرة قبلها بشهر ونيف، يشار علاوة على توصيف الجرائم السياسية إلى قتل ضابط شرطة والتمثيل بجثته، التي يصعب بالطبع أن يكون قد ارتكبها معا 682 شخصاً. المنطق الذي يضبط هذا السلوك القضائي (مع أن السلطات كافة تؤكد «استقلال القضاء») يشبه بشكل مريب ذاك الذي خَطط للهجوم على تجمع ميدانَي رابعة العدوية والنهضة في منتصف شهر آب/أغسطس الفائت، موقعا عدداً من القتلى بين المعتصمين يداني في حجمه أرقام المحكومين بالإعدام حتى الآن أو يفوقهم. ومذّاك انفلت العنف المتعدد المصادر في مصر، تتقاسمه السلطة والمجموعات الإرهابية وحتى الأهالي، كما يؤكد ذلك تكرار حوادث التقاتل العشائري والاثني والطائفي وحتى ذاك الذي «يفتقد» مبررات شقاق من هذا القبيل. هل يمكن اجتثاث الإخوان بهذه الطريقة؟ والمقصود إزالتهم سياسياً بالطبع. التجارب الماثلة، قريبة أو بعيدة، تُجْمِع على النفي.

ما الأمر إذاً؟ تتنوع الإجابات/التفسيرات، أبرزها الرغبة بتسييد أجواء من الترهيب الرادع للتمكن من استعادة زمام الأمر الذي أفلت من يد أي سلطة، بدلالة سن قانون التظاهر سيئ الصيت الذي يُعتقل ويُحبس بموجبه شباب لا علاقة لهم بالإخوان ولا بالعنف. وهؤلاء تجسيد لما لاح من الثورة ومن الاستعداد للتحرر، وكان «مرعباً». والممارسة القمعية الحالية هي الاستكمال الحرفي والفج لرهان التخلص من رأس النظام (مبارك وأبنائه وزمرتهم) للتمكن من إنقاذ النظام نفسه، بعد تشذيبه. ولكن هناك ما يتعدى ذلك. إنه ادقاعٌ مظهره الصمت تجاه الانتهاكات بل تبريرها، الهرولة الى التزلف للسلطة مهما تصرفت بابتذال... حالة مدهشة، لعلها تعني أن ما هو مطلوبٌ التصدي له أعمق جذوراً مما جرت ملامسته.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

84.4 مليار دولار خسائر الاقتصاد السوري خلال العامين الأولين مما وصفه تقرير للاونروا صدر في 2–4–2014 بـ«الكارثة» «الساحقة والصادمة». وهناك نصف القوى العاملة عاطلة من العمل، وأكثر من نصف السكان يعيشون في فقر. وأضاف التقرير أنّ اقتصاد سوريا سيستغرق نحو 30 عاماً للعودة إلى مستوى العام 2010.

الصومال: فتّش عن الثروة!

من الإنصاف إعادة قراءة المسألة الصومالية قراءة جديدة مخالفة لما تمّ خلال العقدين الماضيين، خاصة بسبب المنحى «الفريد» الذي أخذته التغطية الإعلامية والتحليل السياسي لتلك المسألة، باتجاه يهدف ـ كما يبدو ـ لإبقاء ما يجري على الأرض الصومالية بعيداً عن المقاربة الهادفة للحد من أثره المدمّر على الإنسان فيها، ناهيك عن أخذ الحيطة لعدم تكرار السير في الخطوات التي مرّت بها البلاد حتى بلغت مرحلتها الحالية المتدهورة، لتوصم دولتها بفشل لم تعد فريدة في معايشته الآن، بعدما انضمت إلى موكبه دول أخرى، تُبدي أعراضه المعلومة ومظاهره، قلّت الأعراض في كل حالة أو كثرت. فقد ظهّر تسارع المستجدات في المحيط الإقليمي هشاشة «بنيان الدولة» في العالم الثالث، مهما كان عمر تلك الدولة أو ريادة أبنائها أو ضخامة مواردها.

القضاء بالكتمان

في الوقت الذي كانت وما زالت على عاتق أبناء الصومال مسؤولية ما وصل إليه الأمر في بلادهم، من دون أدنى شكّ في ذلك، فإن ما جرى ويجري يبدو كسلسلة متتابعة من الاضطرابات تحمل أنماطاً محددة، متكررة ومتصاعدة، بصورة تجعل المتابع الحريص ـ مهما قاوم نظريات المؤامرة ـ يجد نفسه منساقاً للبحث ليس عن المحرّكات الأساسية لمقدار الإجرام الذي يجري على تلك الأرض الشاسعة القليلة السكان، أو للتركيز ليس فقط على اللاعبين الخفيين/المعروفين، بل كذلك على مداخل ذلك التأثير العميق في الشأنين السياسي والميداني على مساحة خارطة الصومال، الذي يجعلها ويجعل إنسانها مستباحا. ومع تصاعد أعداد ضحايا تلك الأوضاع إلى أكثر من مليوني ضحية، تحضر تجربة الكونغو وتستحق الانتباه.

فتّش عن الثروة!

قرنٌ وسنتان هو مقدار الزمن الذي مرّ منذ تم تسجيل أول مشاهدة للنفط في بلاد الصومال، على هيئة «نزّ» زيتي من صخور رسوبية شمال البلاد. ولم تكتمل دورة ذلك القرن، وتحديدا في سنة 2012، حتى بدأت مرحلة جديدة من التنقيب عن الثروة النفطية، في ظل مشروع فيدرالي أعرج ما زال يعتمد على القوة العسكرية للقبائل في تفريخ الأقاليم وضمها وإعادة تفكيكها، إضافة إلى خطر مستقبلي محدق ناتج عن العمل بدستور يمكن اعتبار وجوده بحد ذاته عواراً مضحكاً في مجمله، كمسخ يحصل على تصفيق وتشجيع دوليان. وبعيدًا عن نمطية التباكي على الجياع في بلاد منتجة للفحم واللحم، وتفاديا كذلك للكلام المثير للشجن حول أرض كان وما زال سكّانها يستخرجون المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من باطنها سراً، وقد أصبحوا على مدى عقدين مضطرين لبيعها بأبخس الأثمان لمن يملك «الوثائق الملائمة» في جنوب آسيا وجنوب شرقها، ودون الحديث عن نهب المصائد البحرية والتصدير غير الشرعي للسلالات الحيوانية المستأنسة وغير المستأنسة، والعبث الذي جرى بالمخزونات الطبيعية للنظائر المشعة (حدث نهب في فترة وجود القوات الأميركية ببداية التسعينيات لمناجم من مواد مشعة في محيط مدينة «بيدوا» وسط الجنوب، والتقارير تنقل شهادات المحليين عن نزول معدات تنقيب ضخمة قامت بإزالة تلال كاملة من أماكنها، ونقل محتوياتها إلى البحر عبر ميناء مقديشو)... تبقى الرائحة المميزة للوقود الأحفوري هي الأشدّ سيطرة على أمزجة كل من يتطرّق لشأن الثروة في البلاد.

فرغم مساعي الشركات الأميركية الكبرى للحفاظ على موقعها المؤثر على الأرض الصومالية، وحضورها الملموس بعد سقوط النظام في أحداث الحرب الأهلية ببداية التسعينيات، كتحوّل مقر شركة كونوكو لمركز عمليات ورأس جسر للدخول العسكري الأميركي، فإن الرعونة الأميركية جعلت العداء الشعبي ضد أميركا نقطة من النقاط القليلة التي اتفق عليها جل الفرقاء الصوماليين، مما فرض انسحابا عسكريا سريعا، وكمونا لأي أنشطة ظاهرة للحضور الأميركي على الأرض الصومالية لعقد كامل تقريبا، واستبداله بالحضور الاستخباري عبر دول حليفة وتدخلات مسلحة من قبل دول إقليمية، إضافة لبناء علاقات «مميزة» مع أمراء حرب ومرتزقة محليين متعددي المشارب والأجندات.

صياد في العاصمة مقديشو (اسماعيل تاكستا – رويترز)

تدفق مدروس للمغامرين

لم يكسر ذلك الكمون سوى محاولة جنوب شرق آسيوية (ماليزية واندونيسية) مدفوعة من قبل الصين، لجسّ نبض الأوضاع في الإقليم المستقر المعلن من طرف واحد، أي «جمهورية أرض الصومال»، قبل نهاية عقد التسعينيات. لكن تلك المساعي توقّفت بشكل مفاجئ ومن دون تبرير، وبعيداً عن أي تغطية إعلامية أو تصريحات. ولم يختلف الوضع عما واجهته شركة «إلف» التي تعطّلت مساعيها للحصول على امتيازات في الجنوب، لقاء دعم الفرنسيين لمؤتمر المصالحة الذي افتتحت به الألفية في «عرتا» بجمهورية جيبوتي. لكن كل ما حدَث فتح الباب أمام تدفق مدروس لشركات يمتلكها مغامرون من بلدان تدور في فلك الكومنولث البريطاني، كأستراليا وكندا، أو شركات مسجّلة أو مقرها الرئيسي بالعاصمة البريطانية، أو شركات مبنية على شراكات بريطانية مع دول أوروبية كاسكندنافيا.

تطول قائمة الشركات الصغيرة التي قدِمَت للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في أقاليم البلاد، وقد يكون نجاح مرور المشروع الفيدرالي الذي دعمه الرئيس الراحل «عبد الله يوسف»، مدخلاً مهماً لتمكّن شركات التنقيب من الحصول على بيئة يتضافر فيها الوضع القانوني القابل للتبلور مع حالة الاستقرار النسبي التي تعيشها بعض المناطق إلى الشمال من مدينة «جالكعيو»، ممثلة بولاية «أرض البونت» وإقليم «أرض الصومال»، رغم أن الارتباط الاسمي حينها بين «أرض البونت» والحكومة الفدرالية الضعيفة في «مقديشو» أثمر غطاء قانونياً أوّلياً سمح بالبدء بأعمال التنقيب، على عكس الوضع في «أرض الصومال» التي رفضت أي علاقة تربطها بـ«مقديشو»، مما أخّر أعمال التنقيب التي كان مزمعا القيام بها منذ عام 2003.

في جوف الأرض كنز

وعلى الرغم من تكرار المبالغة في تغطية بعض الزيارات التي قامت بها شركات صغيرة نسبيا لعقد اتفاقات مبدئية حول الاستكشاف والتنقيب، وتكرار سيناريو التهويل الإعلامي والمزايدات والمهاترات السياسية حول الوضع، ليصبح الأمر «كأنكم كالأطفال تؤمنون أن في جوف الأرض كنزاً ستحصلون عليه بمعجزة، وسيحل كل مشاكلكم وتقيمون فردوسا» (من «موسم الهجرة إلى الشمال» للطيب صالح)، فقد حدثت تطورات خطيرة في الشأن النفطي الصومالي، خصوصا مع دخول شركة تنقيب تركية (Genel) عملاقة مسجلة في لندن برأس مال قدره مليار دولار، وقدومها إلى «أرض الصومال» للبدء بأعمال التنقيب والاستكشاف في منطقة «أودوينه» التي لا تبعد كثيرا إلى الغرب عن وادي «نُغال» المرتبط بعقود استثمار معطّلة وأخرى جارية من قبل شركة «أفريكا أويل كورب» التي تعمل مع عدد من الشركات في التنقيب في وادي «طرور». حجم اللاعب التركي الجديد الذي دخل ساحة أعمال التنقيب بجمهورية «أرض الصومال» المعلنة من طرف واحد، والتي تتشدد قياداتها السياسية في التأكيد على استقلالها عن «مقديشو»، في الوقت الذي فشلت في تحقيق وعودها بالحصول على الاعتراف الدولي بها، يثير التساؤل حول سرّ المغامرة التركية في الإقليم، والدافع للعمل في غياب غطاء قانوني ملائم يحفظ حقوقها الاقتصادية في النشاط الذي سيكلفها ملايين الدولارات من أموال المساهمين، ضمن منطقة جغرافية لا يحظى استقلال قيادتها باعتراف دولي، وفي الوقت ذاته تجاهر برفضها أي تعاطٍ غير ندّي مع العاصمة «مقديشو» التي يبذل الأتراك المليارات في إعادة تأهيل مرافقها، عكس ما هو جارٍ من طرفهم في «أرض الصومال».

تكتّم وأكاذيب ومغامرون سيئو الصيت

هنا يشتعل في الأذهان الفضول لمعرفة حقيقة ما حدث بخصوص الـ 56 بئراً المحفورة في أنحاء البلاد، وخاصة حكاية آخر بئرين تم حفرهما («Shabeel 1» و«Shabeel 2»، وهذا الاخير كلفت أعمال حفره 25 مليون دولار) في أرض بونت على بعد عشرات قليلة من الكيلومترات من «أرض الصومال». تسبب البئران في إطلاق مرحلة جديدة من حمّى الاستكشاف، الذي جرّ في مَن جرّ الشركة التركية الكبيرة للدخول إلى الساحة بقوّة. ثم توقف العمل في البئرين فجأة بإعلان «الفشل» في الوصول إلى مكامن ذات إنتاجية اقتصادية، مما أدى إلى هبوط أسهم شركات مثل «Africa Oil Corp». وهذا سيناريو تكرر في مناطق أخرى من العالم، ما يجعل الهمس حول الحصول على بئر واحدة منتجة بالفعل ـ على الأقل ـ في أحد الموقعين، مسألة تسترعي الانتباه. لا سيما أنه ومنذ آذار/مارس 2012 إلى اليوم فرضت الشركات العاملة في المنطقتين على العاملين فيها التكتم التام ـ تحت طائلة المسؤولية ـ فيفترض أن ما تمّ الإعلان عنه، إضافة للخسائر الحقيقية التي منيت بها الشركات في أسواق الأسهم وضياع الكلف التشغيلية، قد تم تعويضه بالفعل بصورة أو بأخرى. ويقال إنه مقابل «إعلان الفشل» من قبل الشركات الصغيرة العاملة في البلاد التي يديرها مغامرون، بعد التأكد من وجود النفط في الآبار، تقوم شركات كبرى مثل بريتيش بتروليوم وشيفرون وشل بتقديم تعويضات لها لإخراجها من الميدان، بعد ان تكون قد بددت بطريقة احتيالية أموال مساهميها. فأصحاب تلك الشركات بالأصل مغامرون سيئو الصيت ولا يخشون على سمعتهم في الأسواق، ما دامت مغامراتهم تلك تدرّ مرابح كبيرة عليهم لاحقا.

محمود عبدي

كاتب من الصومال

فكرة

العسكر والقضاء.. معاً

أصدرت محكمة الأمور المستعجلة في مصر قراراً بحظر حركة السادس من أبريل المعارضة، بتهم «التخابر» و«القيام بأعمال تشوّه صورة الدولة المصرية»، في حين لم تكن الحركة محظورة في عهد مبارك، ولم يتجرّأ الإخوان على حظرها أيضاً. اتهمت الحركة أيضاً بالاستقواء بأميركا التي وافقت في الأسبوع الذي سبق القرار على تقديم 10 مروحيات أباتشي للجيش المصري، ومساعدات بقيمة 650 مليون دولار، كانت مجمّدة.

في 2009 وخلال المؤتمر السنوي السادس للحزب الوطني الديموقراطي المصري (حزب السلطة)، سُئل جمال مبارك من قبل احد الصحافيين الشباب عن مدى استعداده لإجراء مناظرة بينه وبين مرشحين معارضين لرئاسة الجمهورية المصرية. كان من بين الاقتراحات التي قدمها الصحافي مناظرة الإخوان، وحركة كفاية، وحركة 6 أبريل، أو ما كان يطلق عليهم آنذاك شباب الفايسبوك. سخر مبارك الابن من سؤال الصحافي، مما استدعى بطبيعة الحال مزايدة في السخرية من قبل سائر الموجودين في القاعة. مرت هذه الحادثة مرور الكرام حينها، إذ لم تكن ذات دلالة قبل سنتين من الثورة. بعدها، نبشت الحادثة من جديد، وتمّ تحميلها على موقع يوتيوب في نفس اليوم الذي أعلن فيه حسني مبارك التنحي عن منصب رئيس الجمهورية. كشف الفيديو المعاد تداوله العقلية التي حكمت البلاد، ونظرتها الى الشباب. مشهد آخر في 11 شباط / فبراير يعرفه المصريون جيداً، حين اخذ المتحدث باسم المجلس العسكري التحية مباشرة على الهواء لشهداء الثورة أثناء قراءة البيان رقم ثلاثة.

لم يتطلب الأمر أكثر من ثلاث سنوات حتى أصبح هؤلاء الذين جرت تحيتهم بهذه الصورة لأنهم «ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن البلد» ملاحقون ومطلوبون للعدالة.

يظن الجهاز العسكري في مصر انه يتصرف بـ«ذكاء» إذ ينقضّ على حركة معارضة تمتلك صورة ايجابية في أذهان المصريين، في «ظَل» انقضاضه على جماعة الإخوان المسلمين، ساعيا إلى تمرير هذه بتلك. فقد تَرافق الحكم الصادر بحظر 6 أبريل مع استكمال محكمة جنايات المنية إصدار أحكام الإعدام بحق الإخوان، فقضت بإحالة أوراق 683 متهماً (بينهم المرشد محمد بديع) إلى المفتي! الغريب في تصرف العسكر هو حاجتهم للقمع مع أنهم يمتلكون رصيداً كبيراً بصفتهم «المخلّصين» من الإخوان، بل والمأمول منهم تخليص البلد من كل مشكلاته المهولة.

يبدو أن الفصل بين العسكر والقضاء في مصر قد رُفع. ثمة ضغوط ظاهرة على القضاة منها إقالة أو تجميد عضوية ما يقرب من 175 قاضياً في «نادي القضاة» عارضوا القمع الذي استهدف الإخوان، أو ببساطة عارضوا ما اعتبروه انقلاباً في «3 يوليه». ثمة انحياز للجسم القضائي بالإجمال إلى الإجراءات المتخذة بوصفها تطابق ما يرونه ضروريا. يصعب الكلام عن إملاءات ويبدو التناغم طوعياً. ثم، لم يُعرف عن القضاء يوما انه جسم ثوري، بل هو بالتأكيد النخاع الشوكي للدولة.

آدم شمس الدين

عيد الكادحين: «يعطيكم العافية»

ثناء فاروق – اليمن

محمد بدارنة – المغرب

مي شاهين – مصر

السفير العربي

قضية

225 مليون دولار هي قيمة القرض الجديد الذي منحه صندوق النقد الدولي إلى تونس في إطار برنامج قروض تمّ إقراره «للمساعدة في اجتياز مرحلة الانتقال السياسي». فبلغ إجمالي القروض الممنوحة لتونس منذ حزيران/يونيو 2013، 888 مليون دولار. وتعهد وزير الخارجية الفرنسي بتسريع صرف 500 مليون يورو كمساعدات.

إقليم آزال في اليمن: مخزن سلاح وشيوخ وصراع

مطلع العام الجاري، تمّ إعلان الدولة اليمنية المستقبلية دولة اتحادية أو فيدرالية. كان ذلك أبرز نتائج «مؤتمر الحوار الوطني» الذي استمر عشرة أشهر، حيث اعتبر أن الدولة الحالية المركزية هي أبرز عوامل تدهور البلاد. وعلى الرغم من المعارضة التي أثارها القرار بين المثقفين والناشطين وحتى السياسيين، باعتباره تعييناً خاطئاً وبسبب الخشية من استمرار التدهور بوتيرة أكبر في عموم البلاد نتيجة المضي عملياً في تقسيم البلاد إلى أقاليم، إلا ان العمل تم على بلورة شكل الدولة الاتحادية وتركيبتها برعاية الرئيس عبد ربه منصور هادي والمجتمع الدولي وبمباركة الدول الإقليمية الراعية للمبادرة الخليجية التي تعد الإطار المرجعي لكل ما يجري حالياً في اليمن التي تمر بمرحلة انتقالية إضافية (حيث انتهت المرحلة الانتقالية الأصلية في 21 شباط/ فبراير الماضي).

بعد جدل واسع حول عدد الأقاليم التي يجب أن تتكون منها الدولة الاتحادية الجديدة، أصدر الرئيس هادي قراراً بتشكيل لجنة تحديد الأقاليم من 21 عضواً برئاسته. وقد أعلنت هذه اللجنة قرارها الذي لا يقبل النقض (ما يخالف المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني التي تنص على خضوع قرارات كهذه للاستفتاء قبل إقرارها)، بتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، اثنان منهما في الجنوب وأربعة في الشمال. لم يستغرق الانتهاء الى هذا القرار أكثر من أسبوع من العمل، بينما هو يرسم مصير اليمن و25 مليون إنسان. فهل راعى القرار العوامل الجغرافية والاقتصادية والثقافية والسكانية والتاريخية؟ هذا التقسيم كان سياسيا بامتياز. وهذه الإقاليم هي حضرموت وعدن في الجنوب والجند وسبأ وتهامة وآزال في الشمال. وتنشر «السفير العربي» تباعا ملامح كل واحد من تلك الأقاليم.

آزال اسم قديم من أسماء عديدة عرفت بها صنعاء تاريخياً. والإقليم بحسب التصميم الذي وضع للدولة الفدرالية، يضم أربع محافظات تمتد من الجنوب إلى الشمال (ذمار– صنعاء – عمران – صعدة)، وتبلغ مساحته 39 ألف كيلومتر مربع بينما يصل عدد سكانه إلى ستة ملايين. والمنطقة من الناحية التاريخية تبدأ من ذمار التي كانت تسمّى «كرسي الزيدية» وتنتهي بصعدة (المعقل الفكري للمذهب الزيدي×)، وتمر بصنعاء وعمران. وهي بمجملها تمثل النطاق الجغرافي والتاريخي للمناطق الزيدية في اليمن، باستثناء 3 مديريات من محافظة ذمار لا تنتمي الى المذهب وضمّها الإقليم (ولا يزال أبناؤها ينفذون وقفات احتجاجية ترفض ضمهم إلى إقليم آزال، وتطالب بإلحاقهم بإقليم تهامة، مقدمين مبررات منطقية). وهناك بعض مديريات محافظة حجّة ممن ينتمون للمذهب الزيدي ولكنهم وضعوا خارج الإقليم. والمذهب الزيدي في اليمن مستنير ومتوازن وأكثر إعمالاً للعقل وفتحاً لسقف الاجتهاد، وإن كان قد تمّ مؤخراً تصنيفه كواحد من المذاهب الشيعية، وفق ما يتم تكريسه الآن على يد الحركة الحوثية («أنصار الله») التي تتخذ من صعدة مقراً لها، وتُعد أقوى حركة دينية مسلحة في الإقليم. إحدى المحددات الرئيسة لجغرافية هذا الإقليم كانت على ما يبدو وقائية، تسعى لحصر تمدّد حركة الحوثي وبسط نفوذها على الإقليم بالكامل كجزء من مساعيها لتشكيل دولة مستقلة كما يذهب البعض. ووهكذا، وبدلاً من اعتماد التقسيم الأفقي، فيضم الإقليم صعدة، وإلى جوارها حجة على البحر الأحمر كمنفذ بحري، والجوف المحاذي لها شرقاً كمصدر للثروات النفطية، فتكتمل عوامل قيام «دولة» تمتلك منفذاً بحرياً، وثروة، وتفصل باقي مناطق اليمن عن السعودية، تم التقسيم عمودياً ليضم الاقليم أربع محافظات مغلقة.

مخزن سلاح

إن كان هناك من صورة ذهنية مباشرة يمكن أن يحظى بها إقليم آزال، فقد تكون بندقية. ذلك أن أكبر مخزون من السلاح على امتداد اليمن يمتد بين ذمار وصعدة، حيث أن هناك تاريخاً من الحروب عبْر هذا الإقليم، فبصم شخصية أبنائه بالمحاربين المستعدين للقتال في أي وقت، يفضل واحدهم شراء ذخيرة لسلاحه على الإنفاق على التعليم. وقد حكم الأئمة الزيدية أجزاء واسعة من اليمن على فترات منذ القرن التاسع الميلادي وحتى 1962، لكن رقعة نفوذهم وحكمهم الأثيرة كانت مناطق هذا الإقليم أكثر من سواه، لانسجامه الفكري مع مذهب الإمامة. والإرث المقاتل هنا تمثل في تجييش القبائل للقتال بدلاً عن تكوين جيش للدولة له تبعاته المادية الكبيرة، فكان عمود مقاتلي الدول الزيدية المتعاقبة هم رجال القبائل المتمركزة في هذا الإقليم أكثر من غيره، وأهمها حاشد وبكيل، أكثر قبائل اليمن شهرة قتالية، بعد تحول تدريجي كبير نسبياً لقبائل مذحج إلى الأعمال غير القتالية.

شيوخ ونفوذ وصراع

لا يمكن الحديث عن السلاح من دون الوصول إلى دور شيوخ القبائل في نشره وتكريس ثقافته. فبعد أن قادوا لقرون قبائلهم للقتال مع الإمام، انقسموا بعد ثورة أيلول/سبتمبر 1962 إلى فريقين، أحدهما وقف في صف الجمهورية والآخر في صف ما بقي من الملكية، ووقد نال الطرفان المال والسلاح والنفوذ. كان من شأن ذلك تقوية سطوة الشيخ، وإغراء صحبته والقتال معه، حيث كان يفضل في السابق أن يحمل الشاب السلاح خلف شيخه على إكمال تعليمه، ووافق ذلك هوى الشيخ فحدّ من نشر التعليم أو في أحسن الأحوال لم يشجّع على نشره.

وكان دور الشيخ ولا يزال العامل الأبرز. ففي السابق، تحول الشيخ عبد الله الأحمر مثلاً إلى أهم شيخ قبيلة في اليمن بجمعه لنفوذه القبلي ونفوذه في أجهزة الحكم، إلى درجة أن وصول أي رئيس كان يستلزم مباركة الشيخ الأحمر. واشترك في تلك الميزة الاعتمادية مع الشيخ أبو لحوم والشيخ المطري، وهم من مناطق تتبع الإقليم ذاته. أدى هذا النفوذ إلى تزاوج الدولة والقبيلة بشكل هلامي، أبقى السلطة لعقود في يد قبيلة حاشد أقوى قبيلة في اليمن والإقليم. وهذه ليست قصة من التاريخ، وإن كان التحالف بشكله السابق انتهى في 2011. فقد أنتج مراكز قوى جديدة تنبع من الإقليم ذاته، وهي قوة الحوثي في صعدة وما حولها، مقابل قوة أولاد الشيخ الأحمر واللواء علي محسن الأحمر الذين يقفون موقفاً مشتركاً من الحوثيين، ودارت بينهم خلال الأشهر السبعة الماضية فقط قرابة تسعة حروب (بشكل مباشر وغير مباشر، وفي جبهات مختلفة، وبعضها متزامن) منها ثلاثة خارج الإقليم.

إن تركز الصراع المسلح في إقليم آزال بشكل رئيسي، بناء على خلفيات فكرية قائمة، وبالأخصّ لصراع على ساحات نفوذ ومصالح، يجعل منه واحداً من أبرز الأقاليم القابلة للعيش في صراع مستمر ومدمّر، حيث يوجد رأسا أهم طرفين فكريين مسلحين في اليمن، ويحلمان بأشياء لا يمكن لأي منهما تحقيقها تحت سقف إقليم واحد ومع الآخر. ولا شك في حال حدوث ذلك من انتشاره إلى الأقاليم المجاورة، لأن لكل منهما أنصاره فيها، وله شعاراته وأدبياته التي تجعل من الآخر شيطاناً مطلقاً.

خريطة اقاليم اليمن الاتحادية (من الانترنت)

فقر بشري / مادي

آزال إقليم ليس فحسب فقيراً بمصادر الثروة النفطية، ومحروماً من المنفذ البحري بل هو من أقل الأقاليم اليمنية تمتّعاً بالثروة المائية، وفي الوقت نفسه من أكثرها إهداراً لمخزونه المائي لري نبات القات المنتشر فيه بكثرة. ومن جانب آخر، فإن طاقات الإقليم البشرية تُعدّ من الأفقر في اليمن تحصيلاً للتعليم. وهكذا فسيعاني الإقليم بشكل كبير في موارده المالية مستقبلاً، وسينعكس ذلك بالطبع على طبيعة الخدمات ومستويات التنمية فيه، حتى وإن انتهت كل هذه الصراعات التاريخية والسياسية والتقليدية، فإن نضوب الماء سيؤدي الى صراعات شرسة ودامية على امتداد الإقليم تصل إلى تعز التابعة لإقليم الجند، والتي يستمر الماء فيها بالنضوب تدريجياً، مع فارق أن تكلفة تحلية الماء وإيصالها الى تعز منخفضة مقارنة بالكلفة الباهظة لمناطق بعيدة وجبلية كآزال، والتي ستحوّل سعر الماء إلى أغلى من الذهب.

الأميّة العالية في الإقليم لم تنتج عن انعدام المشاريع التعليمية، وإن كان توفيرها لم يتم بشكل مثالي. لكن الكثير من المباني المدرسية تحوّلت إلى دواوين مقيل (للمسامرة وتخزين القات)، ومأوى للأغنام. وبانتشار ظاهرة الثأر، لا يستطيع الطلاب الانتقال الى مدارسهم بين المناطق، مع استحالة توفير مدرسة لكل قرية لتشتت التجمّعات السكانية في اليمن بشكل كبير. أما الأخطر من الأمية، فهو التعليم القائم على أساس الكراهية. فلكل من السلفيين والحوثيين والإخوان المسلمين مدارسهم الخاصة التي يحتكرون إدارتها ومنهجها خارج التعليم النظامي. ولأن القتال لا يتوقف على صعيد الأشخاص أو الجماعات، فمن البديهي أن تعليم الأطفال لن يكون على كيفية تساعد قبول الآخر، ولن تطلّعه على ميزاته وميزات فكره.

وتبقى الأسئلة المباشرة الصعبة: فهل سيقبل الحوثي حكم شخصية من آل الأحمر، أو من الإخوان المسلمين، لإقليم آزال كرئيس حكومة، أو كرئيس برلمان مثلاً؟ والعكس صحيح. وبعيداً عن المقومات الجغرافية، والموارد، والمنفذ البحري، ومستويات التعليم، تبقى الإجابة على السؤال أعلاه هي ما يحدد مستقبل إقليم آزال، وربما سواه من الأقاليم في جمهورية اليمن الاتحادية القادمة، فيما لو تحققت.

● نسبة إلى زيد بن علي، وهو الإمام الخامس، وهم بذا يختلفون عن الشيعة الاثنا عشرية. لا يؤمن الزيديون بالعصمة إلا للأئمة الثلاثة الأولين (علي بن أبي طالب والحسن والحسين، بالإضافة لإيمانهم بعصمة النبي) ويرفضون مبدأ الغيبة وتوارث الإمامة، وشروط هذه الأخيرة عندهم أن يكون الإمام عالماً في الشؤون الدينية، ولا يعارضون الصلاة خلف إمام من السنة.

فارع المسلمي

باحث من اليمن

رقابة الانترنت ومخاوف المدونين الموريتانيين

«لا لرقابة الانترنت»، «حريتنا خط أحمر»، «يسقط الإطار القانوني لمجتمع المعلومات»، «لا تلمس خصوصيتي»... هذه شعارات ضمن أخرى رفعها بعض المدونين الموريتانيين في وقفة احتجاجية مندّدة بقانون أعلنت الحكومة الموريتانية نيتها طرحه على البرلمان ليصادق عليه، وهو يهدف إلى تأطير ما ينشر على الشبكة. وكان ذلك مطلع نيسان/إبريل، في افتتاح جلسة البرلمان الطارئة.

لم يكتف المدونون بالوقفة الاحتجاجية، بل شنوا حملة على الشبكة ضد القانون، للتوعية بخطورته. وقد سيطرت النقاشات بخصوصه على الإعلام بكل وسائطه.

ويبرر المدونون الموريتانيون انزعاجهم من «الإطار القانوني لمجتمع المعلومات» لأنه ترسانة من المواد القانونية حمالة أوجه، تسمح للسلطة الحاكمة بتكييف التهمة التي تشاء للمدون الذي يزعجها... فمثلا تتحدث المادة 28 عن حبس كل من يخالف «الأخلاق الحسنة» من ستة أشهر إلى سبع سنوات أو تغريمه بخمسمئة ألف أوقية إلى خمسة ملايين أوقية (الدولار= 280 أوقية). ولكن من وما الذي يحدد تلك الأخلاق؟

ويعاقب القانون كذلك على الشتائم من ستة أشهر إلى سبع سنوات، أو بغرامة مليون إلى ستة ملايين أوقية. ولكن القانون الجنائي الموريتاني يعاقب على الشتائم بعقوبات «المخالفات البسيطة»، بينما القانون الجديد يعاقب عليها بعقوبات الجنايات، وهو ما اعتبر تعطشا لسجن كل صاحب رأي مخالف، علاوة على خرقه مبدأ جسامة العقوبة تبعا لجسامة الفعل. ومن ضمن ما تداوله المدونون، المادة 18 التي تلغي كل الأحكام المخالفة لها، فاعتبر الصحافيون والمدونون أن في ذلك إلغاء للمواد القانونية التي تمنع ملاحقة الصحافيين في قضايا النشر، ما يتعارض مع قانون حرية الصحافة الصادر في 2006. وعبرت نقابة الصحافيين في بيان لها عن هذه المخاوف، وكذلك رابطة الصحافيين واتحاد المواقع الالكترونية، معتبرين القانون انتكاسة في مجال الحريات، خاصة أن القانون الجديد معني بـ: «الإذاعة والتلفزيون والسينما والصحافة والملصقات والمعارض ونشر المكتوبات أو الصور من كل نوع، والخطابات والأغاني والصيحات والتهديدات التي تطلق في أماكن أو اجتماعات عمومية، وكل منظومة تقنية موجهة لبلوغ الجمهور، وعموما كل وسيلة اتصال بطريقة الكترونية، خاصة الانترنت والهاتف»! أُحكِم الأمر إذاً.

اعتبر المدونون كذلك أن القانون جاء ليشرع التجسس على مستخدمي الشبكة، بحيث يفرض وصاية الحكومة على مزودي الخدمة ويجعلهم تحت رحمتها ويجبرهم على إعطائها كل البيانات التي تريد، ويسمح للحكومة بأن تنتهك خصوصية المستخدمين بمجموعة من المبررات الضبابية. فالمادة 5 من الجانب المتعلق بالبيانات تسمح بأن تقوم الحكومة بمعالجة البيانات الشخصية للمواطنين دون موافقة الشخص المعني، تنفيذاً «للمصلحة العامة».

ويقيد القانون الجديد مجال التشفير فيفرض أن يحصل من يتداول أدوات التشفير وحماية البيانات على ترخيص من السلطات، وضرورة أن يُطلعها على طبيعة الاستخدام، وهو ما اعتُبر محاولة لتجريم حماية الأفراد لبياناتهم الشخصية عبر تشفيرها باستخدام برامج التسفير وكسر الحجب.

الحكومة الموريتانية أكدت عبر وزير التشغيل والتكوين المهني أن القانون لا يهدف إلى منع الحريات ولا التضييق على الصحافة.

ولكن، لماذا هذا القانون الآن؟

يشهد مجتمع المعلومات الموريتاني طفرة، وهي حال المواقع الإخبارية والمدونات والنشاط على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك تزدهر التجارة الالكترونية، ما يحتّم وضع إطار قانوني ينظم حركية الشبكة.

المدونين يرون أن القانون سنَّ بعد ازدياد الانتقادات الموجهة للنظام على الشبكة، وشدة وطئتها، ومنهجيتها، وأن الفضاء الالكتروني أصبح يصنع الرأي العام ويوجه النقاشات السياسية، وهو ما جعل السلطة تخاف من نتائج ارتفاع وتيرة انتقاداته لها وكشف فسادها، فاندفعتْ إلى وضع هذا القانون ترهيباً، وكذلك من أجل تشريع التجسس عليهم.

وينتقد المدونون الطريقة التي أعد بها القانون بطريقة مخالفة لأسس حوكمة الانترنت، ولا سيما ان السلطات لم تناقش قط الخطوة مع الفاعلين على الشبكة، لبلورة قانون غير قامع للحريات، ومستجيب للضرورات العملية في آن.

خوف السلطات مما ينشر على الشبكة مرده تحرره من مقص الرقيب التقليدي، فتحاول هذه كبت كل صوت مخالف، خاصة أن القنوات الموريتانية الخاصة مرتبطة بعقود مجحفة مع «السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية» (الهابا)، تجعلها تحت وصايتها ورحمتها. والقانون سيستخدم ضد الخصوم السياسيين، وهو خطير لأن الأحكام القضائية تصدر بالأمر المباشر من رأس السلطة، ولا أسس فيها لدولة القانون والعدالة. وعلى كل ذلك، فهناك من يبرر القانون بالقول إنه وضع للوقوف في وجه «الإساءات للرموز الإسلامية» أو لمواجهة «الخروج على تقاليد المجتمع»!

أحمد ولد جدو

كاتب ومدون من موريتانيا

محمد بدارنة – فلسطين

ثناء فاروق – اليمن

العربي السفير

متابعات

3.4 في المئة نسبة تقلّص الإنتاج الزراعي في المغرب في الربع الأول من 2014، وينتظر تراجع بنسبة 4 في المئة في الربع الثاني. ويشكّل الإنتاج الزراعي نحو 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب. وقد انخفض محصول الحبوب هذا العام مقارنة بالموسم السابق، من 9.7 ملايين طن إلى 6.7 ملايين.

حرب الماء والنفط في العراق

شبّت النار في نهر دجلة. اعتُقِد في البدء أنها معجزة جديدة من معجزات العراق التي تتكاثر بشكل كبير. لكن سرعان ما انكشف الأمر. فقد فجّرت مجموعة مسلحة ثلاثة أنابيب للنفط في محافظة صلاح الدين شمال بغداد عبر زرع عدد من العبوات الناسفة تحتها، الأمر الذي أدّى إلى تسرّب بقع نفط إلى وجه النهر. وهنا، سارع فلاح كان يعتقد أن حرقها سينجّي محاصيله والنهر سويّة منها، فأشعلها وسارت إلى المحافظات، وازدادت أزمات العراق أزمة جديدة.

الخيرات «الاثنية»!

منذ نهاية العام الماضي دخلت الأزمات المتوالدة في العراق مرحلة جديدة. إنها مرحلة حرب المياه. فحكومة إقليم كردستان تهدّد بقطع المياه عن باقي محافظات العراق في حال لم توافق الحكومة الاتحادية على تسديد حصة الإقليم من الموازنة المالية للعام الجاري. وتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)» الذي يسيطر على الفلوجة وأجزاء أخرى من محافظة الأنبار غرب العراق، يقطع مياه الفرات عبر سد الفلوجة عن محافظات الوسط والجنوب، وديالى وبغداد تُقطع عنهما المياه بسبب بقعة النفط التي تسير كقارب خرب على النهر من دون أن تجد الحكومة أي حلٍّ لها. هو إذاً استغلال الموارد في حرب طائفية وقوميّة غير معلنة. فملفا المياه والنفط هما كقنبلتين موقوتتين تفرضان نفسيهما على الواقع الجغرافي والديموغرافي في العراق، وقد أشعل فتيلهما التصنيف الاثني والطائفي المركّب للنسيج العراقي الذي تبلور بشكل واضح بعد الاحتلال الأميركي للعراق العام 2003. إما إمكانية التحكم بهذه الموارد، فقد أضحت ورقة رابحة للطوائف والقوميات الرئيسة في العراق («السنة والشيعة والكرد»)، ما جعل هذه المكوّنات تعتبرها مصدراً للقوة، فتستطيع من خلالها مناورة المكونين الآخرين. إذ يمتلك الشيعة في مناطقهم ما يعادل التسعين في المئة من الخزين النفطي العراقي، فيما يمتلك الكرد إمكانية التحكم بمنسوب مياه نهر دجلة الذي يدخل الأراضي العراقية من مناطقهم عبر سدي دوكان ودربندخان، فيما يتحكم السنة بمنسوب نهر الفرات الذي يدخل أراضيهم في منطقة القائم على الحدود مع سوريا عبر مجموعة من السدود والأحواض، أهمها الثرثار وحديثة وسد الموصل والنعيمية في الفلوجة.

وعلى هامش الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد، وحكومة إقليم كردستان في اربيل، حول ادعاء الإقليم بحقه بالتصرف بما يُستخرج من كميات النفط من أراضيه مع احتفاظه بحصته من الموازنة المالية العراقية البالغة 17 في المئة من كامل الموازنة، والتي هي محل خلاف بدورها، امتنعت الحكومة الاتحادية عن تسديد حصة الإقليم تلك ما لم يوضع النفط «الكردي» تحت إشراف الحكومة المركزية، فتعود عوائده للميزانية الاتحادية، الأمر الذي ادعت حكومة الاقليم أنه أثر على سيولتها النقدية وجعلها تتلكأ بدفع رواتب الموظفين الكرد في الإقليم، مهددة باللجوء إلى جملة إجراءات رداً على موقف الحكومة الاتحادية، من ضمنها قطع مياه دجلة عن بقية مناطق العراق من خلال غلق سدي دوكان ودربندخان. وعلى الرغم من نفي حكومة الإقليم لهذا الأمر، وتقليل القيادات الكردية من أهميته، إلا أن الوقائع على الأرض تقول إنه قد تمّ غلق سد دوكان لفترة وجيزة، أدت الى تخفيض حصة المياه عن بعض المساحات الزراعية التابعة لمحافظة كركوك وتهديد أكثر من 500 دونم من الأراضي الزراعية في المحافظة بالموت... ما فسّر كـ«قرصة إذن» للحكومة المركزية، وإثبات قوّة إقليم كردستان في تعطيل بعض الشؤون العراقية المهمّة، ومنها الري.

الفرات.. العطش والدم

بمقابل هذا، يكتسي قرار تنظيم «داعش» بقطع مياه نهر الفرات عن مناطق الوسط والجنوب العراقي شكل التحدي لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، التي لم تتمكن من حسم المواجهة العسكرية التي بدأتها قبل أكثر من أربعة أشهر من الآن مع التنظيمات المتطرفة في مدن الأنبار. كما أنه يهدف إلى تفجير حالة من الضغط على الحكومة من قبل سكان مناطق الوسط والجنوب العراقي، حيث معظمهم يمارس مهنة الزراعة. ما يعني أن قطع مياه الفرات عن أراضيهم يقطع أرزاقهم بشكل مباشر. لكن عشائر الوسط والجنوب العراقي لجأت الى التهديد بمحاربة «داعش» ومَن يقف خلفها من أجل إعادة المياه الى مجرى الفرات.

«داعش» الذي بدا مناوراً ومتحكّماً بالموارد، وأخذ يعتمد على التمويل الذاتي عبر تهريب النفط والسلاح إلى سوريا، قطع المياه عن الجنوب مرّتين. كانت المرّة الأولى في مطلع شهر نيسان / ابريل، إلا أن ارتفاع منسوب المياه في مدينة الفلوجة، وغرق أجزاء منها، أجبره على فتح السدّ مجدداً. ثم عاد ليكرّر فعلته بعد أسبوع، وأغلق السدّ، ما مثّل تحدّياً أكبر للحكومة التي أكّدت أن المحافظة ستغرق. بالفعل غرقت أجزاء كبيرة من الفلوجة، وانتقلت المياه إلى اطراف بغداد، وصارت الصور تنقل من قضاء أبو غريب الذي يقع على أطراف بغداد غرق منازل بشكل كامل (غرقت 41 مدرسة بحسب محافظ بغداد ونزحت 400 عائلة)، فيما الحكومة، ورئيس الوزراء على وجه الخصوص، يغطّون في صمت عميق، والحكومة المحلية في الأنبار والخبراء يؤكدون أن المياه ستصل إلى العاصمة قريباً.

حرب بلا حلول

هي إذن حرب المياه بالمياه وليس عليها، لكن الأطراف السياسية التي تدّعي التمثيل الطائفي، السنية منها والشيعية، تتقاذف كرة الاتهامات غير عابئة بالكوارث التي ستنتجها هذه الحرب سواء على مستوى «تعطيش» مناطق واسعة من العراق أم على مستوى أرزاق أهالي المناطق التي ستتضرر محاصيلهم الزراعية ويتكبدون خسائر طائلة بسبب الفيضانات، إضافة الى ما ستخلفه هذه من أمراض بين أهالي المناطق المحيطة بتلك المناطق الغارقة وهو ما بدأ حول أطراف الفلوجة. والأهم من كل ذلك، تتسبب هذه العملية بتوقف محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعاني بالأساس نقصاً في الإمدادات، ما سيجعل حياة العراقيين جحيماً في صيف يبدو قائظا منذ أيامه الأولى. فرئيس مجلس الوزراء نوري المالكي يقول إن «حياة الناس مهدّدة بالخطر وليس مزارعهم وممتلكاتهم فحسب»، ويعد باستخدام «أقصى درجات القوة من اجل إنقاذ حياة الناس والأراضي الزراعية، وعدم السماح لهؤلاء القتلة باتخاذ مدينة الفلوجة قاعدة»، أما رئيس «مؤتمر صحوة العراق» أحمد ابو ريشة، والذي يناصر المالكي في حملته العسكرية، فيقول إن «من يحاول قطع المياه عن أهلنا في الجنوب والفرات الأوسط فسنقطع يده قبل رأسه»، لكن مجلس محافظة الانبار يؤكد عدم وجود رؤية لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية في المحافظة لمعالجة مشكلة قطع المياه من قبل تنظيم «داعش»، ويؤشر أيضاً الى خلل لدى وزارة الموارد المائية لعدم وجود رؤية لديها لمعالجة ملف المياه وقطعه، وبالمقابل تتهم أطراف سياسية «سنية» حكومة المالكي بتوجيهه لإغلاق ثلاث بوابات من سد الفلوجة بشكل كامل.

حرب «التعطيش» و«الإغراق» هذه، أخذت تستغلها الأحزاب من كلتا الطائفتين لتلمّ حولها العراقيين، فالأحزاب السنية تنتقد آلية رئيس الوزراء في معالجته الأزمات في مناطقهم مما فاقمها أكثر، فيما تظلّ الأحزاب الشيعية، وعلى وجه التحديد حزب المالكي، يسرّب عبر نوابه رسائل طائفية مفادها أن ما يحصل هو بسبب تغطية الأحزاب «السنيّة» على «داعش»، وبالتالي فهي فرصة لإعادة هيكلة المجتمع على أساس طائفي للظفر بأصوات من الجانبين، فيما العراق يغرق ويعطش ويموت.. أيضاً.

عمر الجفّال
كاتب صحافي من العراق

حلم ..

محمد بدارنة / فلسطين

arabi@assafir.com

ـ شرعنة الديكتاتورية في العراق ـ عمر الجفّال
ـ الثورة المصرية كرسم في جراح الواقع ـ علي الرجّال
ـ دمج التكنولوجيا في التعليم: صراع ثلاثي الأبعاد ـ بسمة فؤاد
ـ حرمان المرأة من الميراث في الصعيد في فيلم كارتون ـ منى علاّم
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
تابعونا على «تويتر»: السفير العربي - @Arabi Assafir

أول أيار/مايو: عيد لا يمر بعمال مصر

الثورة المصرية طالبت بالخبز والحرية والعدالة الاجتماعية. ولا يبدو أن المطالب تلك قد اقترب تحقيقها. تمكنت الحركة العمالية، التي انطلقت قبل الثورة بسنوات ــ بل مهدت لها ــ من بلورة مطالبها الرئيسية. وأصبح إقرار حد أدنى مناسب للأجور والحق في التنظيم النقابي المستقل أبرزها، بالإضافة لمطالب أخرى كاستعادة الشركات العامة التي خصخصت عبر صفقات فاسدة، وتثبيت العمالة المؤقتة، وحماية العمال من الفصل التعسفي. ففي شباط/ فبراير 2008، تظاهر أكثر من عشرة آلاف عامل من شركة غزل المحلة رافعين شعار «1200 جنيه حد أدنى للأجور»، وهو تقدمٌ هام في وعي الحركة العمالية، فعادة كانت الاحتجاجات ترفع مطالب جزئية وخاصة بكل شركة على حدة، كزيادة بدل الوجبة أو صرف الأرباح أو الحافز، وليس رفع الأجر ككل، وذلك بالرغم من تجميد الدولة منذ 1984 للحد الأدنى للأجور عند 35 جنيها شهريا (!). كما أن عمال المحلة الذين تظاهروا يومها لم يطالبوا برفع أجرهم فقط بل برفع أجور كل العمال.

تجاهل قبل الثورة، مماطلة بعدها

وحتى انطلاق ثورة «يناير 2011»، ظل العمال يطالبون برفع الحد الأدنى للأجور، وظلت السلطة تتجاهله، أو تسوف، كما عندما صدر حكم قضائي في نيسان/أبريل 2010 بإلزام الدولة بعقد المجلس القومي للأجور وتحديد الحد الأدنى. وقررت الحكومة حداً أدنى للأجر في الموازنة العامة 2011 ـ 2012، بلغ 700 جنيه شهريا، ولكنه يُحتسب على الأجر الشامل وليس الأساسي. قوبل ذلك باستهجان في الأوساط العمالية، إذ لم يختلف ما قررته «حكومة الثورة» عما كان يقترحه نظام مبارك. وفي فترة حكم محمد مرسي، دار العديد من النقاشات حول المطلب، ولكن لم يجر التوصل لقرارات فعلية، إلى أن جاءت سلطة الثالث من يوليو. فإزاء تصاعد التحركات العمالية، قررت الحكومة منفردة رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه كما طالب العمال في 2008، ولكن على الأجر الشامل وليس الأساسي، وقبل خصم الضرائب وأقساط التأمينات. وإلى جانب انخفاض القيمة الفعلية لهذا المبلغ نتيجة موجات الغلاء بين 2008 و2014، فالقرار جاء مشوها، إذ شمل العاملين بالدولة فقط والذين لا يتجاوز عددهم ستة ملايين، سيستفيد منه أقل من ثلثهم، وهم الذين تقل أجورهم أصلاً عن 1200 جنيه. أما باقي العمال، في القطاع الخاص والهيئات الاقتصادية التابعة للدولة ولقطاع الأعمال، فلن يطبق عليهم القرار. وهؤلاء يتجاوز عددهم 18 مليون عامل، وسينتظرون قرار المجلس القومي للأجور الذي يشارك فيه ممثلون لرجال الأعمال يرفضون رفع الحد الأدنى للأجور. وما حدث أن تطبيق الحد الأدنى على مرتبات شهر كانون الثاني/يناير 2014 تسبب بموجة غلاء عانى منها بشكل مضاعف العمال الذين لم يطبق عليهم، وهم الأغلبية. وهكذا، وبدلا من تهدئة العمال، أثار القرار الغضب. فخلال شباط/ فبراير الماضي وحده، أضرب ما يزيد على 250 ألف عامل في تلك القطاعات، ما أدى لإطاحة حكومة الببلاوي التي أصدرت القرار. ولكن ذلك لم يعن الاستجابة لمطلب العمال. فما زال ممثلو رجال الأعمال في المجلس القومي للأجور يقاومون رفع الحد الأدنى في القطاع الخاص بحجة أن ذلك سيكون طاردا للاستثمار وسيزيد البطالة... بينما هؤلاء أنفسهم لديهم فروع لشركاتهم في الخارج، في دول تضع حدا أدنى للأجور يبلغ أضعاف ما يطالب به العمال في مصر، ويلتزمون به بالطبع!

ما قامت به الحكومات المتعاقبة بعد الثورة تجاه الحركة العمالية كان نقيض المفترض. ففي آذار/مارس 2011، كان من أول قرارات المجلس العسكري الذي تسلم السلطة من مبارك إصدار مرسوم بقانون يجرّم حق الإضراب ويحيل العمال المضربين للقضاء العسكري، وتم بالفعل فض اعتصامات سلمية للعمال بالقوة، واعتقل العديد منهم. ولم يختلف حكم مرسي سوى في اتجاهه نحو الأسوأ، فتم في عهده القصير استخدام الكلاب المدربة لفض إضراب عمال شركة العامرية للأسمنت، ودُفع بالجيش لإنهاء إضراب عمال السكة الحديد. وأما السلطة الحالية، فافتتحت عهدها بفض اعتصام لعمال شركة السويس للصلب، ودفعت بالدبابات لساحة شركة المحلة أثناء إضراب العمال. ويستمر اعتقال العمال المضربين، وآخرهم عمال من شركة البروبلين ببور سعيد. وتضيف السلطة الحالية على إجراءات القمع إجراءات قاسية ضد الفقراء عموما، بعزمها إلغاء الدعم ورفع أسعار الوقود والطاقة، ما يعني موجة غلاء عنيفة تنذر بأزمة استثنائية.

التنظيم النقابي المستقل

مطلب الحق في التنظيم النقابي المستقل لم يكن مصيره أفضل بعد الثورة. استطاعت الحركة العمالية في ظل نظام مبارك وقانون الطوارئ أن تنتزع الحق في الإضراب وتفرض على المسؤولين الجلوس للتفاوض مع العمال المضربين. وتمكن العمال من كسر احتكار الدولة للعمل النقابي عبر التنظيم التابع لها، فأسسوا خلال إضرابات ما قبل الثورة نقابات مستقلة عن التنظيم الرسمي، كما أسس اتحاد عمال مستقل في ميدان التحرير، أعلن يوم 30 كانون الثاني/يناير 2011. وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل قانون النقابات لا يعترف بالنقابات المستقلة ويعتبر التنظيم الرسمي هو الممثل الوحيد للعمال. وعقب الثورة، أصدرت وزارة القوى العاملة «إعلان الحريات النقابية» بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، كتمهيد لإصدار قانون جديد للنقابات. وعُقِدت حوارات عديدة بين الحكومة وممثلي العمال ورجال الأعمال للوصول لصيغة للقانون، إلا أنه لم يصدر لا في عهد المجلس العسكري، ولا في عهد مرسي ولا بعد ذلك. على العكس، عاد اتحاد العمال الرسمي للظهور بقوة بعدما توارى عقب الثورة، مع اتهام قادته بتدبير «موقعة الجمل»، وبدأ يستعيد نفوذه وعلاقته بالسلطة الحاكمة، ونجح في منع إصدار قانون النقابات الجديد الذي يهدد احتكاره للعمل النقابي.

أربع سلطات تتابعت، اختلفت في الكثير، ولكنها اتفقت على قمع واضطهاد العمال وتجاهل مطالبهم. أربعة أعياد للعمال مرت بعد ثورة، ولكن عمال مصر لم يستقبلوا عيدهم بعد.

مصطفى بسيوني
كاتب صحافي من مصر

ثناء فاروق – اليمن

علي الفهداوي – العراق